

أثر مؤشر الحوكمة على الأداء المالي (دراسة حالة الدولة الليبية)

خلال الفترة (2010-2013)

د. عمر منصور امعقل

جامعة عين شمس، ليبيا

Om141657@gmail.com

Impact of the Governance Index on Financial Performance (Case Study of the Libyan State) During the period (2010-2013)

Dr. Omar Mansour Amaql, Ain Shams University, Libya

Received: July 2018

Accepted: September 218

Published: December 2018

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على أثر مؤشر الحوكمة على الأداء المالي في ليبيا ، حيث استخدم الباحث أسلوب دراسة الحالة لجمع معلومات الدراسة ، ومن ثم اعتماد المنهج الكمي التحليلي في البحث للوصول الى هدف الدراسة ، وتوصلت الدراسة الى أن هناك علاقة واثرة ذات دلالة معنوية بين مؤشر الحوكمة الرشيدة وبين الأداء المالي للدولة الليبية ، وأوصت بضرورة اهتمام الدولة الليبية بمؤشرات الحكم الرشيد ومعدلات أدائها المالي ، بحيث تعمل على رفع مستوى هذه المؤشرات ، لينعكس الأداء الكلي على مؤسساتها وإداراتها .

الكلمات المفتاحية: الحوكمة الرشيدة ، الأداء المالي ، العلاقة بينهم

رموز JEL: G99 , D12 , C99

Abstract:

This study aims at identifying the impact of the governance index on financial performance in Libya. The researcher used the method of case study to collect the study data and then the quantitative analytical method in the research to reach the objective of the study. The study concluded that there is a significant relationship between Good governance and the financial performance of the Libyan state, and recommended that the Libyan state should pay attention to indicators of good governance and its financial performance, so as to improve the level of these indicators, to reflect the overall performance of their institutions and department .

Key Words:: Good governance, financial performance, relationship

(JEL) Classification: G99 , D12 , C99

I - تمهيد:

شهدت السنوات الأخيرة الماضية اهتماماً متزايداً لمفهوم الحوكمة الرشيدة من قبل الدول النامية والمتقدمة ، فقد شاع استخدامه في بداية عقد التسعينيات بشكل أوسع ، وذلك لتحقيق التنمية والنمو الاقتصادي خصوصاً في الدول النامية ، نظراً لافتقار هذه الدول لكفاءة وفاعلية أجهزتها الإدارية وللرقابة الفعالة (مصعب ، 2014) ، فقد تعددت مسميات الحوكمة الرشيدة من قبل الباحث والمتخصصين فهناك من يطلق عليها الحوكمة أو الحاكمة أو الحكمانية أو الحوكمة الإدارية ، فجميعها تعد مصطلحات معربة من كلمة (Governance) ، بالرغم من اختلاف المسميات ، إلا أنها تشير الى معنى واحد وهو الإجراءات والطرق التي تدار بها شئون الدولة ، فالحوكمة الرشيدة تتفق مع حوكمة الشركات (Corporate Governance) في الالتزام بالإفصاح والشفافية ، في حين أن الحوكمة تتضمن أيضاً أعمال الحكومات في إدارة شئون الدول ، بالإضافة إلى طرق أعمال الجهات المشاركة في اتخاذ القرار والتنفيذ والرقابة (البسام ، 2014).

برزت معايير ومؤشرات الحوكمة الرشيدة ، نتيجة لوجود عجز في تسيير شئون الدولة ، فالحكم الرشيد يلعب دوراً هاماً في الدول العربية وأصبح من ضمن أولياتها الاقتصادية والمالية والسياسية ، وذلك للوصول إلى مستويات مناسبة من التنمية والنمو المالي ، وليبيا ليست استثناء على ذلك باعتبارها واحدة من الدول العربية التي اهتمت بالحكم الرشيد ووضعت معايير وأسس تجسد هذا المفهوم (مصعب ، 2014) .

- إشكالية الدراسة

تسعى الدول العربية بما فيها ليبيا للوصول إلى مستويات مناسبة من الأداء المالي وتحقيق تنمية مستدامة ، وذلك لمواكبة اقتصاديات العالم (بن يحيى ، عبد القادر ، 2015) ، إلا أن الباحث يرى أن هذه الدول بما فيها ليبيا قد تتجاهل مؤشرات الحوكمة الرشيدة ، حيث أن فاعلية الأداء المالي لهذه الدول بحاجة إلى إجراءات وأسس ومعايير وطرق تدار للوصول إلى هذا الهدف ، وعليه يرى الباحث بأنه قد يكون لمؤشرات الحوكمة دوراً مهماً في السياسات المالية التي تؤدي إلى نمو أداء الدول العربية عامةً وليبيا خاصةً.

وبناءً على ذلك يمكن صياغة المشكلة الحقيقية لبحثنا فيما يلي :

ما أثر مؤشر الحوكمة الرشيدة على الأداء المالي في ليبيا خلال فترة الدراسة ؟

وللإجابة على هذا التساؤل تم طرح عدد من الأسئلة الفرعية :

- ما أثر مؤشر الحوكمة الرشيدة على نمو الإيرادات العامة في ليبيا خلال فترة الدراسة ؟ .
- ما أثر مؤشر الحوكمة الرشيدة على نمو المصروفات العامة في ليبيا خلال فترة الدراسة ؟ .
- ما أثر مؤشر الحوكمة الرشيدة على معدل التغيير في الدخل في ليبيا خلال فترة الدراسة ؟

- فرضيات الدراسة

تتمثل فرضيات الدراسة في الآتي :

الفرضية الأولى :

لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية بين مؤشر الحوكمة الرشيدة ونمو الإيرادات العامة خلال فترة الدراسة .

الفرضية الثانية :

لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية بين مؤشر الحوكمة الرشيدة ونمو المصروفات العامة خلال فترة الدراسة .

الفرضية الثالثة :

لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية بين مؤشر الحوكمة الرشيدة و معدل التغيير في الدخل خلال فترة الدراسة .

- هدف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر مؤشر الحوكمة الرشيدة على الأداء المالي في ليبيا خلال فترة الدراسة ، ولتحقيق هدف الدراسة الرئيسي تستهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف الفرعية التالية :

- التعرف على اثر مؤشر الحوكمة الرشيدة على نمو الإيرادات العامة في ليبيا خلال فترة الدراسة .

- التعرف على اثر مؤشر الحوكمة الرشيدة على نمو المصروفات العامة في ليبيا خلال فترة الدراسة

- التعرف على اثر مؤشر الحوكمة الرشيدة على معدل التغيير في الدخل في ليبيا خلال فترة الدراسة.

- أهمية الدراسة :

تعد هذه الدراسة من أوائل الدراسات التي تبحث على التعرف على أثر مؤشر الحوكمة الرشيدة على الأداء المالي في ليبيا ، حيث يمكن أن تساعد هذه الدراسة في توفير فائدة علمية تبين مستويات الحوكمة الرشيدة في ليبيا ومستوى أدائها المالي والعلاقة بينهم ، كما يكمن أن تساعد هذه الدراسة من الناحية العملية الدولة الليبية التعرف على الأسباب الكامنة وراء ضعف إيراداتها وارتفاع مصروفاتها ، وما إذا كان السبب نتيجة لتجاهل مؤشرات الحوكمة الرشيدة أم انه لا توجد علاقة بينهم .

1 - الإطار النظري والدراسات السابقة:

1.1 ماهية الحوكمة وأهدافها ومؤشراتها وعلاقة الحوكمة بالأداء المالي :

1-1-1 مفهوم الحوكمة الرشيدة :

ظهرت عدة تعاريف لمفهوم الحوكمة الرشيدة نذكر منا :

عرفها البنك الدولي على أنها " أسلوب ممارسة القوة (السلطة والنفوذ) في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للبلاد من اجل

التنمية " (Kaufman , 2003 :17)

وعرف برنامج الأمم المتحدة (UNDP) الحوكمة بأنها " هي ممارسة السلطة الاقتصادية والاجتماعية والإدارية لإدارة شئون الدولة على كافة المستويات من خلال آليات وعمليات ومؤسسات تتيح للإفراد والجماعات تحقيق مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويقبلون الوساطة لحل خلافاتهم " (السيد وآخرون ، 2006 : 23) .

وقد عرفت الدراسات الحديثة بأنها " مجموعة من القواعد التي تنظم العلاقات بين أصحاب المصالح المختلفة في إطار الشفافية والمساءلة ، والتي يؤدي إتباعها الى استدامت الأعمال ورفع كفاءة المنظمة في إدارة عملياتها وتحسين قدرتها التنافسية في الأسواق " (Nadia : 7 ، 2005) .

من التعريف السابقة ، نلاحظ أن الحوكمة الرشيدة تتمثل في إدارة السلطة داخل الدولة لإدارة الموارد الاقتصادية والمالية ، حيث تشمل الدولة ومؤسساتها العامة والخاصة ، من اجل تطوير هذه المؤسسات مالياً وإدارياً واقتصادياً وتحقيق تنمية مستدامة ، في ظل المسائلة والرقابة والشفافية وسيادة القانون .

1-1 - 2 أهداف الحوكمة الرشيدة :

تهدف الحوكمة إلى العديد من الأهداف الإدارية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، إلا أن الباحث اجتهد في استقراء الدراسات السابقة واستنباط الجانب المالي منها بشكل يخدم أهداف الدراسة ، ومن بين هذه الأهداف مايلي :

- تعزيز إطارات القطاعات المالية والمصرفية في إطار الاقتصاد العام للدولة .
- وضع سياسات مالية للدولة للحد من معدلات التضخم .
- الحد من الفساد المالي في الدولة بصفة عامة .
- تخفيض نسب المديونية للدول .
- زيادة معدلات الدخل للدول عن طريق الدعم المالي من الدول المتقدمة للدول النامية (شهيناز ، 2015) .

1-1 - 3 مؤشرات الحوكمة الرشيدة :

تعد مؤشرات الحوكمة الصادرة من البنك الدولي من أهم المؤشرات الشاملة والصادقة في قياس فاعلية الحكم الرشيد ، حيث تشمل هذه المؤشرات على السيطرة على الفساد ، فعالية الحكومة ، الاستقرار السياسي ، سيادة القانون ، جودة التشريعات ، المشاركة والمساءلة ، وبالرغم من أن دراستنا ستركز على ثلاث مؤشرات وهي ، السيطرة على الفساد ، فعالية الحكومة ، سيادة القانون ، سنوضح بشكل تفصيل ماهية هذه المؤشرات فيما يلي :

- مؤشر مدركات الفساد :

يعتبر الفساد ظاهرة عالمية أصبحت تتفاقم بشكل كبير الى درجة أنها أصبحت تحدد اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة ، فالفساد يشكل قضية عالمية وليس لدولة بحد ذاتها ، إلا أنه تختلف مؤشرات الفساد من دولة لأخرى ، فنجد انتشار الفساد بشكل أكبر في الدول النامية ، نتيجة لضعف الأداء المالي للأجهزة الإدارية وعدم وجود رقابة فعالة تحدد الحكم الرشيد في هذه الدول (الفضيل ، 2004 : 23) .

فالفساد له اثر على مستوى أداء واقتصاد الدول التي ينتشر فيها ، ويعد عائقاً في نمو أرباحها وتنمية اقتصادها وجذب الاستثمار في هذه الدول ، بالإضافة الى تدني مستوى الخدمات ويزيد من المشاكل المالية والاقتصادية ، لهذا السبب تبذل المنظمات العالمية والدول جهوداً لوضع آليات وقوانين تحد من انتشار هذا المفهوم (الفساد) ، وذلك من خلال فرض رقابة فعالة تمنع الغش والاختلاس وتعاقب مرتكبيه ، ومن هذه المنظمات منظمة الشفافية العالمية ، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ، هيئة الأمم المتحدة (الفطيسي ، 2014 : 189) .

- مؤشر فعالية الحوكمة :

يقيس هذا المؤشر مدى كفاءة وفاعلية الخدمات العامة للحكومة ودرجة استقلالها عن الضغوطات السياسية ، بالإضافة الى قدرة الحكومة على استخدام التكنولوجيا المتعلقة بالاتصال والإعلام ووضع السياسات وتنفيذها ومدى مصداقيتها والتزامها بهذه السياسات .

ويقيس هذا المؤشر بشكل عام نوعية الجهاز البيروقراطي ، تكاليف المعاملات ، استقرار الحكومات ، ولا يتم ذلك إلا من خلال تطوير ورفع مستوى كفاءة وفعالية الأداء الحكومي ، لأن خدمة الأفراد هي أحد أهم وظائف الحكومات (فنج ، 2012) .

- مؤشر سيادة القانون :

توجد علاقة قوية بين حكم القانون وضبط الفساد ، حينما يفرض القانون حكمة فإنه ينعكس بالشكل الايجابي على ضبط الفساد والمفسدين ، ويقيس هذا المؤشر مدى ثقة والتزام العملاء والمواطنين بقواعد الدولة وقوانينها ، ويشمل ، حيادية القانون ، مدى التزام المواطنين وإلزامهم (سوليفان ، 2003) .

- مؤشر الاستقرار السياسي :

أكدت الدراسات السابقة والتجارب الدولية بأن الاستقرار السياسي له اثر كبير وجوهري في التنمية والنمو المالي والاقتصادي ، لذا يعد الاستقرار السياسي من أهم المؤشرات التي لها دور مهم في الحوكمة الرشيدة للدول ، بمعنى كلما كانت الدولة مستقرة سياسياً كلما كانت السلطات القضائية والتشريعية والتنفيذية ذات درجة عالية من الكفاءة والفاعلية (1995 Mark J. Gasiorowski) .

- مؤشر جودة التشريعات :

يقيس هذا المؤشر قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات سليمة تسمح بتشجيع وتنمية اقتصاديات الدول ، ويعكس هذا المؤشر مجموعة مصادر تقيس مدركات حسية لمدى حدوث تصرفات غير ودية حيال السوق (كالتحكم في الأسعار ، والرقابة غير الوافية على البنوك) والادراكات الحسية الناجمة وراء الضبط المنفرط في مجالات مثل التجارة الخارجية ، تأسيس المشاريع التجارية . (فرج ، 2012 : 216) .

- إبداء الرأي والمساءلة :

مؤشر هذا المؤشر مدى قدرة مواطني بلد ما على المشاركة في انتخاب حكومتهم ، ويكون لهم كذلك الحرية التعبير في انتخاب من يمثلهم ، وكذلك قدرة مواطنين الدولة على محاسبة مسئولهم الحكوميين عن أي نتائج لقراراتهم التي يتخذوها ، فضلاً عن ذلك يقيس مدى حرية الإعلام ، فإن جميع هذه العمليات تنعكس بشكل مباشر أو غير مباشر في النمو الاقتصادي والمالي لهذه الدول ، كما يساهم ذلك في الحد من الفساد من خلال عملية الرقابة الاجتماعية من قبل الأفراد والمنظمات غير الحكومية على أداء المسؤولين الحكوميين ، لذلك يعد مؤشر قياس أبداء الرأي والمساءلة أحد أهم عناصر مؤشرات الحوكمة (البسام ، 2014 ، 195).

ووفقاً للبنك الدولي فإن مؤشر أبداء الرأي والمساءلة يهتم على فكرة امتلاك المواطنين الحق بمساءلة حكومته على كيفية استعمال سلطة الدول ومواردها ، وتحتاج المسألة الى التنافسية ، بمعنى القدرة على اختيار أكثر من هيئة اقتصادية وسياسية من خلال حسن أدائها ، كما تتطلب المسألة الى الشفافية والنقاش والاستجواب والاختيار والمنافسة بين بدائل السياسيين وبدائلهم ، (تقرير التنمية في شرق آسيا وشمال إفريقيا ، 2004 ، 31)

1 - 1 - 4 علاقة الحوكمة الرشيدة بالأداء المالي :

إن الإجراءات التي تتخذها المؤسسات في استخدام تكنولوجيا المعلومات قد ساعدت في إبراز معايير الحكم الرشيد المتمثلة في الشفافية والنزاهة ، وقد ساعدت أيضاً في توفير الوقت والجهد عند اتخاذ القرارات ، مما انعكس ذلك على تحسين الأداء المالي والإداري على هذه المؤسسات (مطير ، 2013) .

وباعتبار أن الشفافية احد المؤشرات الهامة للحكم الرشيد ، فإن الوصول إلى أفضل مستوى من الشفافية يؤدي إلى تحسين وقوة الحكم الرشيد لدى الدول التي تتميز بمستويات مرتفعة من الشفافية ، فكلما زادت الشفافية نتج عن ذلك سلسلة من ردود الفعل التي من بينها المسألة الفعالة ، الأمر الذي يعكس أداء حكومي جيد . (كريم ، 2004) .

مما سبق ، يرى الباحث إن غياب الحكم الرشيد يؤدي إلى ارتفاع مستوى الفساد وغياب القانون والرشوة ، والتي تعد من أهم معايير الحكم الرشيد ، فكل هذه العوامل قد تنعكس سلباً على الدول التي لا تهتم بهذه المعايير ، ويؤدي ذلك أيضاً إلى عدم الاستغلال الأمثل لموارد الدولة وانخفاض مؤشرات النمو المالي لهذه الدول التي تعتبر احد الدعائم الرئيسة للأداء المالي لهذه

الدول ، فارتباط معايير الحكم الرشيد بالأداء المالي أمراً ضرورياً لما يحقق الأول بيئة خالية من المظاهر السلبية تحاسب وتعاقب كل من يتسبب في إهدار مال الدولة .

2.1 - دراسة حالة الدولة الليبية

1- 2 - 1 الحوكمة الرشيدة في الإدارة الليبية :

تعاني ليبيا خلال الفترات السابقة من عدة أزمات متمثلة في الإدارة والانحراف عن قواعد الحكم الرشيد في جميع مستويات الدولة ، مما نتج عن ذلك استنزاف مقدرات الدولة وفقدان الثقة في مؤسساتها ، ولم تحاول السلطة الليبية إنتاج أي مخرجات تعزز الثقة وتقلل الأزمات وتعكس الاطمئنان بأن الدولة ومؤسساتها في يد سلطة قادرة وأمنية ، مما جعل ذلك الدولة الليبية تتبنى قواعد ومعايير الحكم والحوكمة الرشيدة بالرغم من وجود فجوات وقصور في تطبيقها ، إلا أن الدولة الليبية تحاول أن تفرض وتطبق هذا المفهوم بمستويات معقولة ، (تقرير ديوان المحاسبة ، 2016) ، حيث نجد مستويات تطبيق الحوكمة الرشيدة في الإدارة الليبية تطبق في المستويات التالية ، الحكومة ، بعض الشركات ، المصارف .

1- 2 - 1 الحوكمة الرشيدة في الحكومة الليبية :

لم تهتم الحكومة الليبية بالحوكمة الرشيدة ومعاييرها وتجعلها من ضمن استراتيجياتها للوصول الى أهدافها ، بل ظل الاهتمام بتطبيق الحكم الرشيد من قبل المنظمات الدولية ، مما جعل تطبيق الحوكمة لدى الحكومة الليبية في قراراتها وسياساتها شبه معدوم ، حيث قدمت الحكومات البريطانية في عامي 2013 - 2014 مقترحات للحكومة الليبية تتمحور في إعادة هيكلة ورسم السياسات العامة لديوان الوزارة ، كما أعدت الكثير من الدراسات والبحوث التي تتعلق بإعادة هيكلة مؤسسات الدولة ، إلا أن الحكومة الليبية لم تهتم بهذه الدراسات والسياسات وتضعها موضع التنفيذ ، الأمر الذي يعكس عدم وجود اهتمام الحكومة الليبية بمبادئ ومعايير الحوكمة الرشيدة .

1- 2 - 1 الحوكمة الرشيدة في الشركات الليبية :

تمثل الحوكمة الرشيدة نموذجاً جيداً من ناحية التطبيق في بعض الشركات النفطية والمؤسسة الليبية للاستثمار ، بالرغم من عدم تطبيق وتبني الشركات الليبية الأخرى لمفهوم الحكم الرشيد ، حيث يرجع التطبيق الجيد للحكومة في هذه الشركات النفطية ومؤسسة الاستثمار ، نظراً لارتباطها وتعاملها مع مؤسسات مالية واستثمارية خارجية ودولية تلزم عند تعاملها كشرط أساسي أن تطبق الشركات والمؤسسات المتعاملة معها معايير وسياسات الحوكمة الرشيدة ، وفي الشركات الخدمية الأخرى العاملة في نطاق الدولة الليبية تبين عدم تبني هذه الشركات لمفهوم ومعايير الحوكمة إلا في نطاق ضيق متمثل بهيكل الإدارة ، ولكن غابت الحوكمة بمعاييرها ومبادئها كإطار متكامل بهذه الشركات .

1 - 2 - 3 الحوكمة الرشيدة في المصارف الليبية :

أصدر مصرف ليبيا المركزي كتيب إرشادات عام 2010 يلزم المصارف الليبية بتطبيق مفهوم الحوكمة الرشيدة ، حيث اعتمد هذا الكتيب كدليل مرشد لإدارة المصارف في ليبيا ، وتضمن هذا الكتيب على التعريف بماهية الحوكمة المصرفية

وأهدافها ، ومعاييرها ، واختيار الإدارة ، والتخطيط رسم السياسات ، والرقابة والتدقيق الداخلي ، وتم تأسيس وحدة الامتثال بإعتبارها الجهة التي تشرف على تطبيق الحوكمة في ظل توصيات بازل .

ويعتبار أن المصارف الليبية تتبع أسلوب الحكم الرشيد ، إلا انه عندما تم تتبع سير هذه المصارف والتزامها في تطبيق الحوكمة ، تبين أن المصرف الليبي الخارجي هو أفضل المصارف سيراً بتطبيق الحوكمة الرشيدة ، والتزامه ايضاً بتطبيق كتيب الإرشادات الصادر عن مصرف ليبيا المركزي ، حيث أصدر المصرف قرارات تلزم بتعزيز القواعد الرقابية والالتزام بمعايير الإفصاح والشفافية ، وتطبيق توصيات لجنة بازل بشأن كفاية راس المال والنهوض بمستوى أداء المصرف .

وبالنظر إلى المصارف التجارية الأخرى تبين أن تطبيق الحوكمة ينحصر في إعادة هيكلة إدارتها وفق آلية الفصل بين الإدارة التنفيذية والإدارة العليا ، إلا أنها لم تقم هذه المصارف بتشكيل لجان للحوكمة وإصدار الأدلة الرشيدة والالتزام بمعايير الحوكمة الرشيدة ، بالإضافة إلى عدم تطوير أنظمتها الرقابية المعمول بها (تقرير المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات : 2016) .

1-2-2 - مؤشر الحوكمة الرشيدة في الإدارة الليبية :

إن غياب مؤشرات ومعايير الحوكمة الرشيدة يخلق الفساد والفوضى وتدني مستوى أداء الأجهزة الإدارية ووجودها يعنى التقدم وأدراك الفساد والتنمية الاقتصادية ، وللتعرف عن مدى تطبيق ليبيا للحكم الرشيد وضع البنك الدولي مؤشر للحوكمة الرشيدة يبين مستوى تطبيق كل دولة بما فيها ليبيا للحكم الرشيد ، وللتعرف على مؤشر أو معدل الحوكمة الرشيدة في ليبيا ، فإن الجدول التالي يوضح ذلك :

الجدول رقم (1 - 1) مؤشر الحكم الرشيد للدولة الليبية

السنة	درجة المؤشر (2,5 رشيد ، -2,5 غير رشيد)	نسبة الترتيب بين الدول (100 جيد - 0 ضعيف)
2010	(1,89)	2,84
2011	(1,56)	6,10
2012	(0,94)	20,38
2013	(1,00)	19,91

مصدر المعلومات : مؤشرات الحوكمة لدى البنك الدولي .

يشمل مؤشر الحوكمة الرشيدة الصادر من البنك الدولي والموضح في الجدول رقم (1 - 1) على المؤشرات التالية السيطرة على الفساد ، فعالية الحكومة ، الاستقرار السياسي ، سيادة القانون ، جودة التشريعات ، المشاركة والمساءلة ، ومن خلال تتبع المعلومات الواردة من البنك الدولي ، نلاحظ ارتفاع مؤشر الحوكمة من - 1,89 إلى 1- خلال الفترة من 2010 إلى 2013 ، إلا انه بالرغم من ارتفاع هذا المؤشر لكنه يظل سالباً ويضع الدولة الليبية في المستوى الضعيف من ناحية الحكم الرشيد ، حيث لم يتجاوز المستوى الايجابي ، وعليه يمكن القول بأن الحكم الرشيد في ليبيا يتحقق بمستويات ضعيفة .

1- 2- 3 - عناصر ومستويات الأداء في الإدارة الليبية :

يناقش هذا الجزء عناصر ومستويات الأداء المالي بالشركة ، حيث يتناول نمو الإيرادات والمصروفات ، ومستويات الدخل أو الفائض ، وذلك على النحو التالي :

1 - 2 - 3 - 1 نمو الإيرادات في الدولة الليبية :

الجدول رقم (1 - 2) التالي يوضح تطور الإيرادات الفعلية في الدولة الليبية من سنة لأخرى ، على النحو التالي :

الجدول رقم (1 - 2)

الإيرادات العامة للدولة الليبية

المبلغ : لأقرب مليار دينار

السنة	2010	2011	2012	2013
الإيرادات	59	17	70	55
النمو من سنة لأخرى	-	(%71)	%76	(%21)
النمو التراكمي	-	(%71)	%19	(%7)

- مصدر المعلومات : تقارير ديوان المحاسبة ومصرف ليبيا المركزي .

من خلال المعلومات المتحصل عليها من تقارير ديوان المحاسبة والمصرف المركزي ، يمكن القول بأن الدولة الليبية انخفضت إيراداتها في سنة 2011 بنسبة %71 مقارنة بسنة 2010 ، ثم ارتفعت في سنة 2012 بنسبة %76 ، ورجعت تنخفض من جديد في سنة 2013 ، حيث وصلت ما نسبة %21 بالانخفاض ، وهذا يمكن أن يؤثر في مستويات الدخل .

1- 2- 3- 2 نمو المصرفيات في الدولة الليبية

الجدول رقم (1 - 3) التالي يوضح تطور المصرفيات الفعلية في الدولة الليبية من سنة لأخرى ، على النحو التالي :

الجدول رقم (1 - 3)

المصرفيات العامة للدولة الليبية

المبلغ : لأقرب مليار دينار

السنة	2010	2011	2012	2013
المصرفيات	52	19	49	65
النمو من سنة لأخرى	-	(%63)	%158	%33
النمو التراكمي	-	(%63)	(%6)	%25

- مصدر المعلومات : تقارير ديوان المحاسبة ومصرف ليبيا المركزي

من خلال المعلومات المتحصل عليها من تقارير ديوان المحاسبة والمصرف المركزي ، يمكن القول بأن الدولة الليبية انخفضت مصرفياتها في سنة 2011 بنسبة 63% مقارنة بسنة 2011 ، ثم ارتفعت في عامي 2012 - 2013 بنسبة نمو 158% - 33% على التوالي ، وهذا قد يعكس ضعف في أرباح الدولة .

1- 2- 3- 3 الفائض أو (العجز) في الدولة الليبية :

الجدول رقم (1 - 4) التالي يوضح نتيجة نشاط الدولة الليبية من سنة لأخرى ، وما إذا كانت الدولة قد حققت أرباح أم خسائر ، وذلك على النحو التالي :

الجدول رقم (1 - 4)

الفائض أو (العجز) للدولة الليبية

المبلغ : لأقرب مليار دينار

السنة	2010	2011	2012	2013
الفائض / العجز	7	(2)	21	(10)
النمو من سنة لأخرى	-	(%129)	%1150	(%248)

- مصدر المعلومات : تقارير ديوان المحاسبة ومصرف ليبيا المركزي

من خلال المعلومات الواردة في الجدول رقم (1 - 4) ، يمكن القول بأن الدولة الليبية حققت أرباح في عامي 2010 بما قيمته 7 مليار دينار ليبي ، إلا أنه في سنة 2011 لم تحقق الدولة الليبية أي أرباح ، حيث وصلت نسبة الخسارة إلى ما نسبته 129% ، وحققت

أرباح في سنة 2012 بمعدل غير متوقع ، حيث حققت ما نسبته 1150% ، ورجعت في عام 2013 لتبرر الدولة الليبية عدم تحقيق أرباح ، حيث وصلت نسبة العجز إلى ما نسبته 248% ، وعلية يمكن القول بأن الدولة الليبية غير مهتمة بتجاوز خسائرها وتحقيق أرباح

2 . الدراسات السابقة :

هناك دراسات كثيرة حاولت اختبار العلاقة بين الحوكمة أو أحد أبعادها والنمو الاقتصادي، إلا أن أغلب هذه الدراسات استندت إلى بيانات مقطعية من خلال أخذ إحصاءات لمجموعة من البلدان في سنة معينة، من بينها:

1. 1 دراسة (Kaufmann , 2003 و KRAAY.A: 1)

استخدم الباحثين مؤشرات الحوكمة الصادرة عن البنك الدولي وهما من المساهمين في بناء هذه المؤشرات ل 150 دولة لسنة 1999 وباستخدام الانحدار الخطي توصل الباحثين إلى وجود علاقة موجبة وقوية بين الحوكمة والنمو الاقتصادي؛

1. 2 دراسة : (Compos et Nugent2 ,1999) :

استخدم الباحثين خمس مؤشرات للحوكمة ل 108 دولة لسنة 1999 ، وتوصلا إلى وجود علاقة طردية بين جميع المؤشرات والنمو الاقتصادي (مقاسا بمتوسط الناتج الداخلي الخام للفرد)؛

1. 3 دراسة (Mauro3 , 1995) :

استخدم مؤشر مدركات الفساد الصادرة عن مؤسسة الأعمال الدولية ل 67 دولة وكل من نصيب الاستثمار من الناتج الداخلي الخام ومعدل النمو الاقتصادي للفرد فتوصل الى وجود علاقة سالبة ومعنوية بين الفساد والاستثمار ووجود علاقة سالبة وغير معنوية بين الفساد والنمو الاقتصادي؛

أما بالنسبة لليبيا فلم أقف على دراسة كمية تناولت اختبار العلاقة والأثر بين الحوكمة والأداء المالي ، ولعل دراستنا هذه هي أول محاولة لاختبار هذه العلاقة والأثر .

ثانيا: الطريقة والأدوات :

1- الأساليب الإحصائية :

أعتمد الباحث على برنامج الحزمة الإحصائية (spss) ، حيث تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار العلاقة بين المتغير الكمي التابع والمتغيرات الكمي المستقلة ، وذلك من خلال البيانات المأخوذة البنك الدولي والتقارير الصادرة من مصرف ليبيا المركزي .

2- منهجية الدراسة :

اعتمد الباحث منهج دراسة الحالة في جمع البيانات المتعلقة بالدراسة من حيث المؤشرات والبيانات المالية المتعلقة بموضوع وفترة الدراسة ، ومن ثم اعتماد الأسلوب النظري التحليلي والمنهج الكمي التحليلي في البحث عن العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير المعتمد، لعينة البحث (الدولة الليبية) وللمدة الزمنية 2010-2013 .

ثالثاً: تحليل وتفسير النتائج واختبار الفرضيات :

يوضح هذا الجزء اختبار الفرضية التي جاء بها البحث ، وذلك من خلال تفسير أثر المؤشر العام لحكم الرشيد (السيطرة على الفساد ، فاعلية الحكومة، الاستقرار السياسي، جودة التشريع ، سيادة القانون ، إبداء الرأي والمسألة) على المؤشرات المستقلة الإيرادات ، المصروفات ، الفاض أو العجز (الأداء المالي) ، حيث تم اعتماد المؤشر المعتمد الحكم الرشيد ، وذلك من خلال استخدام نتائج التقدير القياسي باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية ، للوصول إلى ما إذا كان سبب ضعف أداء الدولة نتيجة لمؤشر الحكم الرشيد ، أم أنه لا توجد علاقة أو اثر بينهم .

جدول (1-5)

نتائج اختبار أثر مؤشر الحوكمة على الأداء المالي خلال الفترة

(2010-2013)

معامل التحديد المصحح R	Std .Error	B	النموذج
1.000	0.00	-1,282	(Constant)
	0.00	-0,530	X2
	0.00	0,043	X3

$$Y = -1,282 + (-0,530X2) + 0,043X3$$

يتبين من المعادلة السابقة ، انه توجد علاقة عكسية للنموذج X2 ،والذي يبين علاقة المؤشر العام للحوكمة على نمو المصروفات ، حيث ظهر هذا المؤشر بقيمة سالبة ، بالرغم من أن نمو المصروفات سالب ، ومؤشر الحوكمة سالب ، فإظهار التحليل قيمة موجبة ، إذا وجود علاقة عكسية بينهم ، فكلما ارتفع مؤشر الحوكمة ، كلما انخفضت المصروفات.

كما تبين أيضاً ، أن (النموذج , X3) قيمته موجبة ، بالرغم من أن مؤشر الحوكمة سالب ، ومؤشر الفائض أو العجز سالب ، بمعنى علاقة موجبة ومعنوية بينهم . وإضافة الى ذلك ظهرت نتائج الدراسة بعدم معنوية (X1) مؤشر الإيرادات في مؤشر الحوكمة حيث تم استبعاده من إلا نموذج

أما معامل التحديد المصحح $(R) = 1$ ، بمعنى وجود ارتباط قوي جداً بين مؤشر الحوكمة والأداء المالي ، حيث أن العلاقة ايجابية بين زيادة الأداء المالي وارتفاع مؤشر الحوكمة .
وعليه يمكن القول أن سبب ضعف الأداء المالي يمكن إرجاعه الى ضعف مؤشرات الحوكمة الرشيدة ، وذلك لكون وجود علاقة قوية جداً بين الأداء المالي ومؤشرات الحوكمة .
الخلاصة:¹

من خلا العرض السابق تم التوصل إلى مجموعة من النتائج ، يمكن حصرها في الأتي :

- أصبحت الحوكمة تحتل أهمية كبيرة في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية ، وذلك لأهميتها في منع التلاعب والغش والفساد داخل منظمات الأعمال الدولية ، وتعمل على زيادة الاندماج بين أصحاب المصالح من خلال فاعلية الإفصاح والمساءلة والرقابة ، وان الحوكمة لها تأثير على المجالات القانونية والاجتماعية والمالية ، والتي بدورها تعكس مستويات مناسبة من الأداء المالي للدول .
 - أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة واثراً ذو دلالة معنوية بين مؤشر الحوكمة الرشيدة وبين الأداء المالي للدولة الليبية .
 - أظهرت نتائج الدراسة بأن مستوى الأداء المالي في ليبيا يتسم بالضعف .
 - أظهرت نتائج الدراسة بأن إدارة الحكم الرشيد في ليبيا أظهرت بمؤشرات سالبة تحت الصفر ، لذلك تتسم بمستويات ضعيفة جداً مقارنة بدول العالم .
 - أظهرت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة عكسية ومعنوية للمؤشر $(X2)$ (المصرفيات) ، على المؤشر العام للحوكمة ، وأن (مؤشر الفائض أو العجز $X3$) ، ذو علاقة طردية ومعنوية في مؤشر الحوكمة ، وإضافة الى ذلك ظهرت نتائج الدراسة بعدم معنوية $(X1)$ (مؤشر الإيرادات في مؤشر الحوكمة حيث تم استبعاده من إلا نموذج .
 - أظهرت نتائج الدراسة بأن الحوكمة الرشيدة في الإدارة الليبية تطبق في المستويات التالية ، الحكومة ، بعض الشركات ، المصارف .
 - أظهرت نتائج الدراسة بأن الحوكمة ومعاييرها ومبادئها كإطار متكامل غير مطبقة بالشركات الخدمية الليبية .
 - أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود اهتمام من الحكومة الليبية بمبادئ ومعايير الحوكمة الرشيدة .
 - أظهرت نتائج الدراسة أن تطبيق الحوكمة في المصارف الليبية ينحصر في إعادة هيكلة إدارتها وفق آلية الفصل بين الإدارة التنفيذية والإدارة العليا ، إلا أنها لم تقم هذه المصارف بتشكيل لجان للحوكمة وإصدار الأدلة الرشيدة والالتزام بمعايير الحوكمة الرشيدة ، بالإضافة إلى عدم تطوير أنظمتها الرقابية المعمول بها .
- بناءً على نتائج التحليل الإحصائي للبيانات الكمية موضوع الدراسة ، فإنه يمكن عرض المقترحات والتوصيات التي يأمل الباحث أنها قد تساعد الدولة الليبية وتطوير أدائها ، وهي كالآتي :
- ضرورة أن تقوم الدولة الليبية على تحقيق الاستقرار السياسي وسيادة القانون وفاعلية الحكومة وجودة التشريع والسيطرة على الفساد وذلك لتحقيق معدلات في النمو الاقتصادي والمالي للدولة .

- أن تدرك الدولة الليبية بأن مؤشرات الحوكمة الرشيدة تلعب دوراً هاماً في تحسين مستويات الأداء المالي ، وأن هناك علاقة قوية بين الأداء ومؤشرات الحوكمة .
- ضرورة اهتمام الدولة الليبية بمؤشرات الحكم الرشيد ، بحيث تعمل على رفع مستوى هذه المؤشرات ، لينعكس الأداء الكلي على مؤسساتها وإداراتها .
- ضرورة أن تعمل الدولة الليبية على نشر وتطبيق مفهوم الحوكمة علي جميع مؤسساتها وشركاتها ومنظماتها . وان تقوم بمراقبه أعمالها من حيث الامتثال لقوانين ومعايير ومبادئ الحوكمة العالمية .

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	1.000 ^a	1.000	.	.

a. Predictors: (Constant), x3, x2

المصدر: برنامج spss

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.234	2	.117	.	. ^a
	Residual	.000	0	.	.	.
	Total	.234	2			

a. Predictors: (Constant), x3, x2

b. Dependent Variable: y

المصدر: برنامج spss

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-1.282	.000		.	.
	x2	-.530	.000	-.1717	.	.
	x3	.043	.000	.977	.	.

a. Dependent Variable: y

Variables Entered/Removed

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	x3, x2 ^a	.	Enter

a. Tolerance = .000 limits reached.

المصدر: برنامج spss

المراجع :

- البسام ، عبد الله ، (2014) ، " الحوكمة الرشيدة - دراسة حالة العربية السعودية " ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد 67 - 68 ، ص ص 177 - 200 .
- مصعب ، عرباوي ، (2014) ، " واقع الحكم الراشد في الدول العربية " ، رسالة ماجستير ، جامعة بسكرة ، الجزائر .
- السيد كامل مصطفى ، وآخرون ، (2006) ، " الحكم الراشد والتنمية " ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، القاهرة .
- شهيناز ، ورشاني ، (2014) ، " الحكم الراشد ومتطلبات إصلاح الإدارة المحلية في الجزائر " ، رسالة ماجستير ، جامعة بسكرة ، الجزائر .
- الفضيل ، عبه محمد ، (2004) ، " مفهوم الفساد ومعايره " ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 309 .
- الفطيسي ، عبد الغني احمد ، (2014) ، " الفساد المالي وأوجه القصور في الرقابة على المال العام في ليبيا " ، المجلة الجامعة ، العدد السادس عشر ، المجلد الأول ، ص 189 - 212 .
- فرج ، شعبان ، (2012) ، " الحكم الرشيد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر " ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر .
- سوليفان ، جون ، (2003) ، الحكم الديمقراطي الصالح المكون الرئيسي للإصلاح السياسي والاقتصادي " ، مركز المشروعات الدولية ، واشنطن .
- تقرير التنمية في الشرق الأوسط وإفريقيا ، (2004) ، "إدارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الأوسط وأفريقيا" ، البنك الدولي ، دار الساقى للنشر ، بيروت ، لبنان .
- مطير ، سمير ، (2013) ، " واقع تطبيق الحكم الرشيد وعلاقته بالأداء الإداري للوزارات الفلسطينية " ، رسالة ماجستير ، أكاديمية الدراسات والسياسة ، غزة .
- كريم ، حسن ، (2004) ، " مفهوم الحكم الصالح " ، مجلة المستقبل العربي .
- بن يحيى ، علي ، عبد القادر ، قديد ، (2015) ، " تأثير طبيعة نظام الحوكمة على الأداء التنموي للأقطار العربية " ، مجلة الاقتصاد والتجارة ، العدد الأول ، ص ص 1 - 14 .
- تقارير ديوان المحاسبة ، 2010 ، 2011 ، 2012 ، 2013 ، 2016 .
- تقرير المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات ، (2016) ، (تطبيقات الحوكمة في الإدارة الليبية) .
- تقارير مصرف ليبيا المركزي ، 2010 ، 2011 ، 2012 ، 2013 .
- مؤشرات الحوكمة لدى البنك الدولي .
- Kaufman, Daniel et autres . governance matters 3: governance indicators for 1996-2002 . Washington: World Bank Institue, june, 2003.
- CHETTAB Nadia , (2005) ,"ECONOMIE, TIC ET BONNE GOUVERNANCE EN ALGERI ",Université Badji Mokhtar, Annaba ; Maître de conférences, 31 Janvier au 1er Février .
- Mark J. Gasiorowski, «Economic Crisis and Political Regime Change: An Event History Analysis,» The American Political Science Review, vol. 89, no. 4 (1995), pp. 882-897 .
- KAUFMANN.D, et KRAAY.A. (2003). «Governance and Growth: Causality which way? Evidence for the world, in brief », The World Bank, Washington, www.worldbank.org/wbi/gouvernance.
- Mauro, P. (1995). Corruption and Growth, *Quarterly Journal of Economics*, Vol.110, 681-712 .